IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الأكاديمية العلمية
مجلة كلية الكوت الجامعة للعلوم الإنسانية
ISSN (E) : 2707 – 5648 II ISSN (P) : 2707 – 563x
www.kutcollegejournal1.alkutcollege.edu.iq
k.u.c.j.hum@alkutcollege.edu.iq
المجلد 4 , العدد 1, حزيران 2023

ما تمَحَّل له ابن جني من القراءات الشاذة في كتابه المحتسب

أ. م. د. نزار بنيان شمكلي ضمد [1]

الخلاصة

إنَّ للنحويين جهداً كبيراً في وضعهم لقواعد اللغة فقد استقروا اللغة من مصادرها الرئيسة التي أجمعوا على عَدّها وهي (القرآن الكريم، وكلام النبي محمد -ص- وكلام العرب بقسميه المنظوم والمنثور) إذ كان هدفهم الدقة والشمول في اقرار القاعدة النحوية واللغوية بصورة عامَّة وعُدَّت القراءات القرآنية من المصادر أيضًا لارتباطها بالقرآن الكريم من جهة وبلهجات العرب من جهة أخرى، وقد حاول ابن جني أن يضع قاعدة لكلّ قراءة وفي ذلك تعسف وتمحل كبيران إذ ليس من الضروري أن تكون كُلّ القراءات مستعملة ومقروء بها وقد رصد هذا البحث مواطن التعسف في كتاب المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات لابن جني، وبين وجه التكلف فيها مستندًا الى ما أقرّه الاستعمال والقياس وأكده جمهور علماء اللغة.

الكلمات المفتاحية : القراءات، الشاذة، التمحل

انتساب الباحث
[1] كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية، جامعة بغداد، العراق، بغداد، 10001

[1]nezar.bnean@ircoedu.uobaghdad.edu.iq

[1] المؤلف المراسل

معلومات البحث
تأريخ النشر : حزيران 2023

What Anomalous Readings Were Permitted to Him by Ibn Jinni In His Book Al-Muhtasib

Nezar Bnean Shamkle [1]

Abstract

The study aims that the grammarians have a great effort in setting the rules of the language, as they settled the language from its main sources, which they unanimously counted, which are (the Holy Qur'an, the words of the Prophet Muhammad - ﷺ and the words of the Arabs in its two parts, the system and the singular), as their goal was accuracy and comprehensiveness in approving the grammatical and linguistic rule. In general, the Qur'anic readings were considered from the sources as well because they are related to the Holy Qur'an on the one hand, and the dialects of the Arabs on the other. In the book Al-Mohtaseb in explaining the faces of abnormal readings by Ibn Jinni, and he explained the face of the cost in it based on what was approved by use and analogy and confirmed by the majority of linguists.

Ibn Jinni (d. 392 AH) is considered one of the most distinguished scholars in the linguistic contributions and pioneering theories in the science of sound, semantics and grammar, as well as the readings. He defended the seven readings, and Ibn Jinni rose up defending the deviants from them and pleaded for them to be victorious for those who read them. The narration is with its neighbors, taking from the Arabic singularity the deadline of his field, lest Murray see

that turning away from him is only disdain for him or accusation against him)

Keywords : reading, son-taking, Anomaly

Affiliation of Author
[1] Ibn Rushd College of Education for Human Sciences, University of Baghdad, Iraq, Baghdad, 10001

[1]nezar.bnean@ircoedu.uobaghdad.edu.iq

[1] Corresponding Author

Paper Info.
Published: June 2023

المقدمة

يُعدُّ ابنُ جنيّ (ت392هـ) مِنَ العلماءِ الأعلامِ الذينَ لا يُشَقُّ لَهُمْ غُبَار فِي الاسهاماتِ اللغويةِ والنظرياتِ الرائدةِ في عِلْمِ الصّوتِ والدّلالةِ والنّحوِ فَضلا عنِ القراءاتِ وهوَ في ذلكَ كُلِّه يَخْطو خطوَ شَيْخِهِ أبي عليّ الفارسيّ (ت377هـ) إذ كتبَ الفارسيّ في القراءاتِ وفي الاحتجاجِ لَها، وقَسَّمها إلى شاذَّةٍ وغيرِ شاذّةٍ ودَافَعَ عنِ القراءاتِ السّبع ونهضَ ابن جنيّ مدافعًا عن الشّواذ منها وملتمسًا لَها وجهًا ينتصرُ فيهِ لمنْ قرأ بِها وقدْ اعترضَ الفخرُ الرازيّ (ت606هـ) على النحويينَ في استشهادهِم للقواعدِ النَّحويَّةِ بما لا يُعرف قائله من الشواهدِ الشّعريّة وإهمالهم القراءات القرآنية التي هي أولى في نظرهِ إذ يقولُ: ((إذا جوّزنا إثبات اللغةِ بشعرٍ مجهولٍ، فجوازُ إثباتها بالقرآن العظيم أولى وكثيراً ما ترى النّحويين متحيرينَ في تقريرِ الألفاظِ ببيت مجهولٍ فرحوا به وأنا شديدُ التعجّبِ منهم فإنَّهمْ إذا جَعَلُوا ورودَ ذلكَ البيتِ المجهولِ على وفقها دليلاً على صحتِها، فلأن يجعلوا القرآنَ على صحتِها كانَ أولى))[1] ، ولهذا وغيره قَسَّمَت القراءات ثلاثة أقسام: قسمٌ قُرئ بهِ ونقلَه وهوَ منصوصٌ عليهِ في الكتبِ وموجود، وقسم قُرئ بهِ وأخذهُ لفظاً أو سُمَاعاً وهو غير موجودٍ في الكتبِ، وقسم لم يقرأ به لأنه لا وجودَ له في الكتبِ لكن قِيسَ على ما قرئَ بهِ.

وقالَ عبدُ القادر البغدادي (ت1093هـ) مجوزا الاستشهادَ بالقراءاتِ القرآنيةِ: ((كلامه عَزَّ اسمه أفصح كلام وأبلغه، ويجوز الاستشهاد بمتواترهِ وشاذّهِ))[2] ، فعلماءُ اللغةِ عامَّة والنحويونَ خاصَّة احتجُّوا بالقراءاتِ القرآنيةِ المتواترةِ التي وافقتِ العربية التي صَحّ سندها عن النبيّ محمد -ص- إلا أنّهم اختلفوا في الاستشهادِ بالقراءاتِ الشاذَّةِ ((فالبصريونَ عَدّوها خارجة عن مدارِ الاحتجاجِ فلم يعتمدوا على شيء منها الاَّ ما كانَ موافقاً لمنهجِ أصولهم المقرّرة من قواعدَ وأقيسة فإن خالفها شيء ردّوه في حين كانتِ القراءات بأشكالها كلّها مصدراً مهماً من مصادرِ النحوِ الكوفيّ، يحتجّونَ بها فيما له نظير في العربية، ويجيزون ما وردَ فيها ممَّا خالفَ الوارد عند العرب، ويقيسونَ عليها فيجعلونها أصلاً من أصولهم التي يبنون عليها القواعد والأحكام))[3].

ولَيسَ الكوفيون فحسب من أجازوا الاستشهاد والقياس على القراءات الشاذَّة بل نجد ابن جنّي يحاول ساعيًا إلى وضع ضوابط تحكم القراءات الشاذَّة ملتمسًا لها أوجهًا من القياس اللغوي ، وقال الجاربردي (ت746هـ): ((اعلم أنَّ المراد بالشاذ في استعمالهم ما يكون بخلاف القياس من غير النظر إلى قلة وجوده وكثرته كالقَوَد[4]، والنادر ما قَلَّ وجوده وَإن لم يكن بخلاف القياس كخزعال[5]، والضعيف ما يكون في ثبوته كلام كقُرطاس بالضمِّ))[6].

وَحَدَّه الشريف الجرجاني (ت816هـ) بِحَدَّينِ أحدهما: ((ما يكون في ثبوته كلام (كقُرطاس) بضم القاف بدلاً من كسرها، والآخر: ضَعْفُ التأليف وهو أن يكونَ تأليف أجزاء الكلام على خلاف قانون النحو، كالإضمار قبل الذكر لفظاً أو معنىً نحو : ضَرَبَ غلامُهُ زيداً))[7]، أمَّا العيني (ت855هـ) فعرفه بقولهِ:((هو الذي لم يصل حكمه إلى الثبوت))[8] ، وحَدَّه التهانويّ (ت1158هـ) بقوله: ((أَن يكونَ تأليف أجزاء الكلام على خلاف القانون النحويّ المشهور فيما بين الجمهور وهو مُخِلٌّ بفصاحة الكلام))[9] ، إذن الشذوذ في اصطلاح علماء اللغة والنحو هو ضعف التأليف ومخالفة الكلام للقياس النحوي كرجوع الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً، أوعَدّ القليل من الاستعمال فاشيا وكثيرا كَمَن عَدَّ تسهيل الهمز أقيس من الهمز، أو اللجوء إلى التقدير مع العامل المحذوف معموله لا لشيء غير، إضافة صبغة القياس على ماشذَّ وندر وقلّ استعماله فدلالة الأقل لمادة (ش،ذ،ذ) في مقاييس اللغة تعني الانفراد ومجافاة دلالة المجموع ، حتى وَلَّد هذا المعنى دلالة سلبية في نفوس الناس وَجَرَّ عليهم كثيرا من معاني الانفراد بصيغ مختلفة حتى صار مصطلح (الشذوذ) سيء الذكر لمن يوصف به لإنه صار يخالف بطبيعته الجنسية والجسدية عامَّة الناس فهو يطلب مالا يطلبه الناس، وباتت المؤسسات المجتمعية تحذر منه وتعدّه داءً يصيب بعض عينات البشر، وتجسد التعبير عن الذي يتحدث خلاف المجموعة بقولهم (إنَّه يغرّد خارج السرب) لأنهم أحسُّوا بدلالة وشدَّة وسوء هذه اللفظة حينما نقول: إنه شاذ، لذا حاولوا أن يلطفوا هذه اللفظة بقولهم لمن يتحدَّث بكلامه أو يعبر عن آرائه الفكرية أو النفسية أو الأجتماعية بأنه (يغرد خارج السرب) فلم يجدوا ألطف من لفظة (التغريد) التي يظهر فيها صوت لطالما أحبَّ الناس سماعه فحاولوا ردَّ أفكار مَنْ لا يقبلون رأيه بأنَّه يغرد، وبقيت دلالة الشذوذ تعبر عن الخلاف اللغوي والنَّحوي للآراء المجمع عليها، أو الاستعمال الذي اطّرد بكثرة قولهم في التعبير عنه بصيغة اسم الفاعل (شاذّ) وهو أقل حِدَّة من لفظة (شذوذ).

وممَّا تجدر الإشارة إليه هو أنَّ هذه القراءات الشاذة تنتمي في جملتها إلى لهجات وسمت بالضعف؛ لأنَّ الضعيف من اللهجات هو: ((ما انحطَّ عن درجة الفصيح))[10] وحتَّى اللهجات التي وصفت بالقوَّة نجد منها بعض المسائل التي ضعفها علماء اللغة فابن خالويه وهو يتحدَّث عن لهجة تميم يقول: ((وتميم تقول: الحمدِ لِلّهِ- بكسر الدال- ولا خيرَ فيها))[11] ، وحكم ابن منظور على لهجة

تميم بالقبح في قولهم ((أفلطني الرجل لغةً في أفلتني، تميمية قبيحة))[12] فاللهجات الرديئة ليست ممنوعة الاستعمال بل يستحسن استعمال ما هو أقوى منها ومعتمد لدى علماء اللغة ، وعمد ابن جني فيما تقدّم من البحث إلى تقسيم الشاذ وفق فكرة الاستعمال إلى مطَّرد في القياس شاذّ في الاستعمال ومطّرد في الاستعمال شاذ في القياس، وشاذ في القياس والاستعمال جميعاً، ممَّا حَمَلَ علماء القراءات أن يضعوا ضابطة أطلقوا عليها (السُّنَّة في القراءة) وهي ماعنَوا به صحَّة النقل واتباع الأثر، وهو هنا يحاول (تفصيح الشاذ) باكسابه صفة الشرعية بمصطلح السُّنَّة، يقول الزركشي في ذلك: ((وتوجيه القراءة الشاذَّة أقوى في الصناعة من توجيه المشهورة ومن أحسن ما وضع فيه كتاب المحتسب لأبي الفتح وقد يستبشع ظاهر الشاذ بادئ الرأي فيدفعه التأويل))[13] ، فالقراءات الشاذَّة غير معتمدة فقهيا إذ لا يعمل بمضمونها ولا يتعبَّد بها، وممَّا يدفع كونها سنَّة هو عدم الالتزام بالقراءة فيها أثناء الصلاة أو التعبّد بتلاوة المصحف الكريم فالقراءة شيء والقرآن شيء آخر، أمَّا من حيث هي مصدر من مصادر رصد اللهجات اللغوية العربية فلا بأس في ذلك لتعقب لهجات العرب،وإن القراءة الشاذة لا تمثل ما نزل من كلام الله تعالى وإنما هي ما نحا به القارئ باللفظ على وجه ييسر له قراءته برخصة التيسير الواردة في الحديث وهذا سبب منع التعبد بها بإجماع العلماء لهذا ولغيره لا يعني بالضرورة أَنَّ لكل قراءة وجها من القياس، أو سندا روائيا يبلغ بها درجة التواتر، أو حتى الآحاد، ومدار البحث هو في كيفية سعي ابن جني لمحاولتِهِ جاهدا تسويغ كل قراءة من القراءات الشاذة ومحاولة الانتصار لها ووضع ضابطا لغويا من خلال ما تمليه عليه الصنعة اللغوية والادوات التي يمتلكها ابن جني من القدرة على فلسفة اللغة وايجاد مخارج ومسوغات لكل ما خالف القياس، أو الاستعمال الشائع والكثير ، وقد حاول الباحثون إنصافه في مسألة انتصاره للقراءات الشاذَّة من أَنَّ الأسباب التي دعته لذلك كان في مطلعها رغبتُهُ في إعادة الثقة اللغويَّة بالقراءات الشاذَّة من خلال إحترازه بالقرآن وهذا مالا نتفق فيه معهم لجملة أسباب منها كون حمل اللغة على القرآن لأَنَّ القرآن لا يعدّ كتاباً لغويّاً وإنَّما كتاب تشريع وتهذيب واللغة وسيلة من وسائله للإيصال البليغ فقد جَعَلَ العلماء الأسلوب القرآني أسلوباً منفرداً لأنَّه معجز لا يوضع بمستوى لغة الشعراء ولغة اللهجات ولغة النحو العام التي يتحدَّث بها عامَّة المتكلمين بالعربية الفصيحة إذ لم تكن المادَّة اللغوية المدروسة واسعة من حيث الزمان والمكان ومستوى الأداء فكانت القواعد التي بنيت عليها هذه المادَّة اللغوية غير محدّدة زماناً ومكاناً ومستوى أداء ((بَلْ كانت متباينة في أنماط الأداء فبعضها ينتمي إلى القرآن الكريم وبعضها الآخر مستمد من الشعر ومعلوم أَنَّ الأمم لا تبني قواعد لغاتها على الكلام المعجز، ولا على الكلام البليغ؛ لأَنَّ هذين الضربين من الكلام يخرقان النظام اللغوي المعهود بسبب محاولتهما التأثير في المتلقي عن طريق التصرف في اللغة والانحراف الذي يلزمه المتكلمون بها في المجالات التي لا تقتضي التأثير في السامع أو المتلقي))[14] ، أما قولهم إنَّ ابن جني كان معتدلاً في الاستشهاد، وفي دفاعه عن القراءات الشاذَّة فهذا ما نختلف معهم فيه جملة وتفصيلاً إذ تمحَّلَ ابن جني تمحلاً ليس له نظير وهو يحاول أن يجعل من هذه القراءات الشاذَّة قراءات صحيحة جارية على اللسان العربي فأباح كثيرا من القراءات التي تحضرها اللغة وسعى إلى أن يلتمس العذر لمن قرأ فيها، ووصف بعضها بالحسن وَأَنَّ لهُ وجهاً من القياس، وبالغ في وصف بعضها الآخر بأنَّه مستقيم غير منكر وهو ليس كذلك ووصف بعضه باحتمال الأوجه وهو لا يقبل الاحتمال

ما تحظره اللغة وتجيزه الرواية أو الدراية:

دافع ابن جني عن قراءة مَنْ قرأ (فاقتالوا) في قوله تعالى: { **فَاقْتُلُواْ أَنفُسَكُمْ**}[15] ، وهو قتادة وبيَّنَ أنها من الاستقالة، وأَنَّ صيغة (اقتال)، على زنة (افتعل) تكون عينها واواً أو ياءً، وقول قتاة إنَّها من الاستقالة تقتضي أن تكون عينها ياء؛ لأَنَّ مضارعه (أقيله) وممَّا يؤيّد ذلك ما جاء به أبو زيد الأنصاري في مصدر الفعل (دامت السماء تديم ديماً)

وممّا يؤكّد أَنَّ هذه اللفظة مسموعة وغير مستعملة بالقياس هو أَنَّ العلماء قد رصدوا استعمالات صيغة (افتعل) من الناحية الصرفية فوجدوا أشهرها المطاوعة، والاتخاذ، والمفاعلة ودلالة (القتل) في النص المبارك إمَّا حقيقة فيقتل الذي لم يعبد العجل مَنْ عبده على وجه الحقيقة أو تكون دلالته مجازية علاقته اعتبار ما يؤول إليه أي: أسلموها للقتل تطهيراً لها، وقيل المراد بقتل الأنفس تذليلها وكبح جماحها، فإنَّ القتل يرد بمعنى التذليل وقتل الشهوات[16]، وهو بهذه الدلالة يدفع قراءة من قرأ (فاقتالوا) التي انتصر لها ابن جنّي في كونها من (الاستقالة) إذ الدلالة القرآنية التي أكّدتها كتب التفسير تقضي بالقتل لا بالاقالة وَإن كان القتل على وجه المجاز ، وحاول أحد الباحثين أن يلتمس العذر لابن جني في هذه القراءة بدعوى أن ابن جني ، فقد أعيته الحيلة عن حمل القراءة على نظير لها في العربية.

ما أنكره ابن مجاهد مستقيم غير منكر عند ابي جني:

أنكر ابن مجاهد قراءة من قَرَاءة فتح تاء (تقسطوا) في قوله تعالى: **{أَلاَّ تُقْسِطُواْ}**[17]، أي (ألاَّ تَقْسِطوا) وذهب إلى أنَّ هذه القراءة لا أصل لها، والذي حمله على ذلك هو معنى القسط الذي يعني الجور وعدم العدل، فضلا عن أنَّ هذه القراءة ليس لها سند في الرواية من حيث التواتر لتكون حجَّة ، غير أنَّ ابن جني أنكر ما ذهب إليه ابن مجاهد وأيَّده فيه الزمخشري ولفظة (القسط) عند علماء اللغة تعني (الجور)، لكن الإقساط تعني العدل يقول الأخفش (ت215هـ): قال ((وَ إنْ خفتم ألاَّ تُقسطوا في اليتمى))، لأنَّه من (أقسطَ) (يقسطُ) والإقساط العدل، وأمَّا: قَسَطَ فإنَّه جار قال: ((وَأمَّا القاسطون فكانوا لجهنَّم حطباً)) فـ(أقسط) عدل و(قسط) جار، قال تعالى: **{ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ}**[18])[19] ، ومن المتقدمين من علماء اللغة الراغب الأصفهاني (ت503هـ) يؤكّد دلالة الجور في معنى (القِسْط) ، والذي يدفع قول ابن جني زيادة على دلالة الجور في معنى (قسط) هو أنَّ أداة النفي (لا) كثير من علماء اللغة عدَّها نافية لا زائدة، وأنَّ المشهور في دلالة (قسط) الجور، قال أبو حيان (ت745هـ): ((والمشهور في (قسط) أنَّه بمعنى (جار)، وقال الزجاج: تقسطوا أي: أنْ تجوروا؛

وبعد هذه النصوص التي ذكرها علماء اللغة موازنة مع ما قاله ابن جني يتبين لنا أنَّ ابن جنّي كان من حجته في الانتصار لصحة القراءة الشاذة التي ذكرها على زيادة (لا) وهو بقوله هذا يخالف ما أقرَّه علماء اللغة من أنَّ لحذفَ والزيادة خلاف الأصل والأداة (لا) هي:((حرف يكون عاملاً وغير عامل، وأصول أقسامِهِ ثلاثة: لا النافية، ولا الناهية، ولا الزائدة فالزيادة التي ذكرها المرادي في نَصِّهِ المتقدّم لا يمكن أن ندرج زيادة (ألاَّ تقسطوا) إلاَّ تحت القسم الأخير منها وهو: (أن تكون زائدة دخولها كخروجها وهذا ممَّا لا يقاس عليه) وهذه الزيادة ممَّا لا ترتضيه الذائقة اللغوية على الكلام الفصيح فضلاً عَمَّا هو أفضل منه وهو القرآن الكريم إذ من غير المنطقي ولا المقبول أن تكون (لا) في قوله تعالى: **{ أَلاَّ تُقْسِطُواْ}** زائدة دخولها كخروجها فهو يتنافى وقوله تعالى: **{ مَا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ}**[20] وقوله عن رسوله - ص- {ما ينطق عن الهوى}[21]، وقوله تعالى: **{ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلاَّ بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ }**[22] في حين حاول ابن هشام (ت761هـ) أن يكون أكثر حرصاً وأدباً في التعامل مع زيادة (لا) في النصوص المباركة إذ عَبَّر عن موضع زيادتها بقوله: (لا الزائدة الداخلة في الكلام لمجرد تقويته وتوكيده) نحو {ما منعكَ إذ رأيتهم ضَلُّوا ألاَّ تتبعني}[23]))[24] وهذا و إن كان أكثر تحفظاً مع النص إلاَّ أنَّه لا يعني بالضرورة أن تكون (لا) زائدة وليس ثمت دليل على زيادتها غير التكهن والتقدير لأجل التقسيم الثلاثي لمجيء (لا) نافية عاملة وغير عاملة، وناهية، وزائدة ، ويرى ابن يعيش (ت643هـ) مجيء (لا) زائدة دالة على التوكيد في مواضع مختلفة من القرآن الكريم من البعيد من الأحكام وقد أنكرها جملة من علماء النحو إذ يقول: ((وقد استبعد بعضهم زيادة (لا)، وأنكر أن يقع الحرف مزيداً للتأكيد أولاً واستقبحه؛ لأنَّ حكم التوكيد ينبغي أن يكونَ بعد المؤكّد، ومنع من جوازه ثعلب، وجعل (لا) رَدّاً لكلام قبلها))[25].

والذي يعضد كون (لا) غير زائدة في النص المبارك بل دالة على (النفي) المحض هو المعنى العام للنص والسياق الذي جاءَت فيه قول ابن جني في ردّهِ على أبي بكر بن مجاهد أنّ رواية الفتح (مستقيمة غير منكرة) فهو يجافي واقع الحكم النحوي الذي ارتضاه علماء اللغة فالاستقامة لغة((اعتدال الشيء واستواؤه))[26]، وقراءة (لا تَقسطوا) بالفتح لا تستقيم من حيث الدلالة المتقدمة في نصوص العلماء لأنَّ الخوف من عدم العدل وهو الجور في نصوص العلماء دال على عدم زيادة (لا) من جهة، وأنَّ الاستعمال العربي لكلمة (القسط) تعني الجور ، والأمر الآخر الذي استند إليه في صحة القراءة وانتصاره لها بقوله: وزيادة (لا) شاعت عنهم واتسعت.... منه تعالى: **{ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءتْ لاَ يُؤْمِنُونَ }** فيمن ذهب إلى زيادة (لا) وقال معناه: وما يشعركم أنَّها إذا جاءت لا يؤمنون.....

ما وصفه ابن جنّي بأنَّه لغة فاشية وكثيرة جدّاً:

وصف ابن جنّي قراءة مَنْ قَرَأ (يا بشريَّ) في قوله تعالى **{يَبُشْرَى}**[27] بقلب الألف ياءً وادغامها في ياء الإضافة بأنَّها لغة فاشية إذ قال:((.. وهذه لغة فاشية فيهم، ما رويناهُ عن قطرب من قول الشاعر:

يُطَوَّفُ بي عِكَبٌ في مَعَدٍّ
فإنْ لَمْ تثأرا لي مِنْ عِكَبٌ

وَيَطْعَنُ بالصُّمْلَة في قَفَيَّا
فَلاَ أَرويتما أبداً صَدَيَّا[28]

ونظائرهُ كثيرة))[29]، واحتجَّ ابن جنّي بكلام لأبي علي الفارسي فالمشهور والكثير في إضافة ياء المتكلم إلى الاسم المقصور قلبها ياء بعد الألف كما نعامل المثنى المرفوع فنقول في عصى عاصيَ، وفتى فتايَ، إلاَّ أنَّ لهجة هذيل تقلب ألفها ياء وتدغمها في ياء المتكلم وتفتح ياء المتكلم فنقول: (عصيَّ) ، وهو بهذا يرى أنَّ القياس الذي تعضده الرواية عدم القلب أي قلب الألف ياء لأنَّ ذلك يتعارض وعدم زوال العلة التي من أجلها قلبت الألف الى ياء يقول ابن مالك (ت672هـ): ((إنَّ هذيلاً يقلبون ألف المقصور ياء ويدغمون... وربما كسرت الياء بعد ألف قول بعض العرب عصاني عاصي، وقرأ الحسن وأبو عمرو في شاذه وهي لغة قليلة أقل من كسر المدغم فيها))[30].

فهذا القلب به حاجة إلى سماع وقياس لأنَّه سيلجأ إلى لغة قليلة الاستعمال ، ونجد الرضي (ت686هـ) يصرّح بردّ لهجة هذيل ويعدّ قلب الألف أمر استحساني لا مسوغ له الأولى تركه إذ يقول: ((إنَّ أصل الألف عدم القلب قبل الياء لخفتها، كما هو اللغة المشهورة الفصيحة، وإنَّما جَوَّز هذيل قلبها لأمر استحساني لا موجب عندهم أيضاً، فالأولى تركه إذا أدَّى الى اللبس))[31] فما عَدَّه ابن جنّي لغة فاشية فيهم قد عَدّه العلماء قليلاً لا مسوغ للأخذ به فضلاً عَنْ أنَّ الكثير والمستعمل عدم القلب مع ياء الاضافة في المستعمل والكثير من لهجات العرب يزاد على ذلك الفرق في الاداء الصوتي فحين تقول: (يابشرى) غير ما نقول: (يا بشريَّ فالأولى أكثر سهولة ويسراً في الأداء مِن الثانية.

ما وصفه ابن جنّي باحتمال الأوجه وهو لا يقبل الاحتمال:

حاول ابن جنّي أن يجد دلالة معنوية لقراءة الحسن البصري وأبي الحويرث الحنفي (بِشرًى) بكسر الباء والشين في قوله تعالى: { **مَا هَذَا بَشَراً**}[32] ولم يرتضِ ابن فلاح اليمني (ت680هـ) هذه العلة ورفضها بقوله:((إنَّ الداخلة على الاسمية غير الداخلة على الفعلية، والاشتراك في اللفظ لا يوجب الاشتراك في الحكم بدليل؛ أنَّ لفظ (ما) الاسمية مشتركة بين عِدّة من المعاني، ولا تعمل إلاَّ في الشرط دون غيره وَأنَّ لفظ (لا) مشترك، وهي عاملة إذا كانت لنفي الجنس وقد أجمع القُرَّاء على لغة أهل الحجاز في قوله: { **مَا هَذَا بَشَراً**}، ولم يُقرأ على لغة بني تميم إلاَّ شاذ))[33].

وبَيَّن الدكتور المخزومي سبب هذا الاختلاف في العمل عازياً السبب إلى التطور في لغة أهل الحجاز ولكونها أعلى في التطور من لهجة بني تميم ((وإنَّ العربية في الحجاز جرت على أنَّ الخبر يرتفع إذا كان صفة للمبتدأ أو كان عين المبتدأ ارتفع الخبر تبعاً لارتفاع المبتدأ؛ فإذا دخلت (ليس) نفت أن يكون الخبر عين المبتدأ، أو صفة له، و(ما) هذه مثل (ليس) إذا دخلت على المبتدأ والخبر كان لها ما (ليس) من دلالة على النفي ونفت أن يكون الخبر عين المبتدأ، أو صفة له فانتصب على الخلاف))[34] ، أَمَّا الفرَّاء فَيرى أنَّ الكثير في لغة الحجاز دخول حرف الجر على الخبر، وحين حذف حرف الجر نُصب الخبر ليكون لـ(ما) أثر في الجملة والذي يُسجَّل عليه أنَّ قوله: (أحبُّوا أن يكونَ لها أثر فيما خرجت منه فنصبوا) وهو كلام يفتقر إلى الدّقة فالحجازيون ابتداءً أعملوا (ما) في كلامهم ومخاطباتهم، وحين أعوزهم التوكيد أكدوا بالباء لأنَّ المعنى يقتضي التوكيد في النصوص التي يتحدثون، وكذا في القرآن الكريم حرف الجر الباء الداخلة على خبر (ما) لم يدخل إلاّ لتوكيد مضمون الجملة المنفية ، يقول النحاس (ت338هـ): ((وحكى الكسائيّ أنَّها لغة تهامة ونجد، وزعم الفراء أنَّ الرفع أقوى الوجهين قال أبو إسحاق: هذا غلط . كتاب الله –عز وجل-، ولغة رسوله -ص- أقوى وأولى))[35]، ولا أعلم كيف يوصف نصّ مقدّس بأنه (غلط) ؟ !! فأيّ جرأة على كتاب الله تكون منهم ؟ وما ذلك إلاّ انتصار للصنعة النحوية أو قراءة شاذّة لم يقرأ بها أحد ولم تثبت عن النبي محمد -ص- في حين نجد الزمخشري يعرض القراءة ويبين موطن الضعف فيها بقوله: ((وقُرِئَ: ما هذا بشري أي: ما هو بعبد مملوك لئيم {إِنْ هذا إِلاَّ ملك كريم} تقول: هذا بشري أي: حاصل بشري، بمعنى: هذا مشري وتقول: هذا لك بشري أم بكري؟ والقراءة هي الأولى لموافقتها المصحف ومطابقة بشر لملك))[36] أمَّا الطبرسي (ت548هـ) فقد صَرَّح بشذوذ القراءة بقولهِ:((وَرُوِيَ عن الحسن أَنَّه قرأ: ما هذا بشرًى، أي: ليس هو بمملوك وهو شاذّ))[37].

ولم يذهب بعيداً عَمَّا تقدّم أبو البقاء العكبري (ت616هـ) وجَوَّز أن يكون النصب لكونه مصدراً وضع موضع المفعول به إذ يقول: (ماهذا بشراً) يقرأ بفتح الباء: أي إنساناً بل هو ملك، ويقرأ بكسر الباء من الشراء: أي: لم يحصل هذا بثمنٍ، ويجوز أن يكون مصدراً في موضع المفعول أي: بمشتري، وعلى هذا قرئ بكسر اللام في ملك[38] يقول الراغب (ت503هـ) في دلالة كلمة (بشراً) من قوله تعالى: { **مَا هَذَا بَشَراً**} ((فإعظام لَهُ وَإجلالٌ وأَنَّه أشرفُ وأكرمُ مِنْ أَنْ يكونَ جوهرُهُ جوهر البشر))[39]، والبَشَرُ محركةً (الإنسانُ ذكراً أو أنثى واحداً أو جمعاً)[40] ، ويقول ابن منظور (ت711هـ): ((البَشَرُ الخَلْقُ يقع على الأنثى والذكر، والواحد والاثنين، والجمع لا يثنّى ولا يجمع، يقال: هي بَشَرٌ، وهو بشرٌ وهما بشرٌ وهم بشرٌ)) ، فكلمة (بشر) اسم جامد يطلق على المخلوق من الآدميين من ذكر وأنثى، مفرداً ومثنى وجمعاً، وهذا

فيه ردّ واضح على ما حمله ابن جني بقوله (بشرًى تحتمل أن يكون ما هذا بَمِشْرِيٍّ، فوضع المصدر موضع اسم المفعول) فيندفع هذا الاحتمال لبعده عن المعنى الذي تداولته المعجمات وبيَّن معناه.

أمَّا الاحتمال الثاني فأشدّ إذ لا يملك دليلاً على استعمال هذه الباء متعلقة بخبر محذوف غير أمثلة مصنوعة لا ترقى لمستوى الاستعمال الفصيح فضلاً عن الكلام المعجز وهو القرآن الكريم.

ما وصفه أنَّه عذبٌ عالٍ في اللغة:

جاءَ وصفه ذلك في معرض حديثه عن حذف المفعول به في قوله تعالى: { **وَآتَاكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ**}[41]، فقد قرئت كلمة (كل) بالتنوين إنَّ مصطلح (الحذف) من المصطلحات التي تنقصها الدقة التي دعا ابن مضاء (ت591هـ) إلى إلغائها من النحو العربي إذ يعني ادّعاء وجوب الحذف أنَّ معاني هذه الألفاظ موجودة في نفس القائل إلاَّ أنَّ ألفاظها حذفت، فَعلى ذلك يكون الكلام ناقصاً فيترتب علينا أن نزيد في كلام القائلين مالم يلفظوا به ولا دليل يدلّ عليه[42]؛ ولهذا نجد الباحثين المعاصرين يرون (عدم الذكر) عوضاً من الحذف ((حتى لا توحي بمعانٍ قد لا تكون مقصودة لهم على الإطلاق، وهو يشعر بأنَّ المحذوف كان موجوداً، ثمّ حذف بشكل مقصود بعد ذلك))[43].

إنَّ التقدير والتأويل في النحو العربي ((أساس غير موضوعي في دراسة اللغة؛ لأنَّه يقوم على الحدس والتخمين، أمَّا اللغة فهي تراكيب شكلية محسوسة يمكن وصف أي أسلوب فيها وبيان خصائصه بهيأته المكونة له مباشرة بعيداً عن الحدس وخضوعه لمنطق العقل المجرد))[44] ، إنَّ الجملة العربية قد لا تكون تامَّة المبنى وَإنْ كانت تامَّة المعنى، إذ ربّما أغنى بعضها عن ذكر بعض فهي بهذا على غير ما ظهر بناؤها، فهناك حذف غير مخلٍّ، ولا مُؤَثّر في فهم معناها، والذي يقود إلى القول بالحذف أنَّ الكلام يحتاج في أصلِهِ إلى أكثر ممَّا هو عليه ولكن اتضاح المعنى مَكَّنَ المتكلّم من أن يستغني عن بعض مكوناتها))[45].

فالذي ينبغي أن نعالجه هو طريقة تفكيرنا النحوي بعيداً عن التعصب إلى الصنعة النحوية، لا أن نصرَّ عليها ونتكلف في الانتصار لها ((إنَّ التقدير والتأويل من مشكلات النحو العربي التي عقَّدت دراسة ووعَّرت سبيله ، والذي ألجأ النحويين إليه هو ما افترضوه من أصول منطقية افترضوا وجودها في اللغة، هذه الفرضيات استندوا اليها من خلال نظر النحويين القدامى إلى العربية نظرة فلسفية لأنهم كانوا يعيشون جَوَّ فلسفةٍ واعتزال))[46].

تسهيل الهمز أقيس من الهمز:

جاءَ ذلك في معرض حديثه عن قوله تعالى: { **وَالأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ** }[47]، الهمز هو اللغة الفصيحة عند علماء اللغة ويشهد بذلك ابن السكيت (ت214هـ) إذ يقول: ((وتقول: هي اللبؤة فهذه اللغة الفصيحة، ولبوة لغة))[48]، ولا يكتفي بوصفه لمن لا يهمز بقوله (لغة) وَإنَّما يقول: ((وهو عامر بن لؤي، والعامَّة تقول: لوي بلا همز)) وتقول: ((طيء تفعل كذا، والعامَّة تقول: طيّ تفعل كذا))[49] فالذي لا يهمز هو لا يتكلم الفصيحة وهو يتحدّث بالعاميّ من اللفظ، ومثل ذلك قوله: ((وقد فقأت عينه ولا تقل فقيت))[50]، وقالت العرب: ((وقد استخذأت له، وخذأتُ وخذيتُ لغة))[51].

الإمالة في لفظ الحروف المقطعة من الاتساع في اللغة:

سعى ابن جني لتسويغ إمالة الحروف المقطعة في القرآن الكريم وذلك في معرض حديثه عن كيفية قراءة قوله تعالى:{**كهيعص**}[52]، وقال ابن جني في توجيه ذلك إن الإمالة الصوتية هي دافع من دوافع التسهيل والتصرف الصوتي يمكن ان يدرج تحت ما يسمى حديثا بالاتساع نلحظ أنَّ ابن جنّي وهو من اللغويين القدماء الذين أجازوا إمالة الصوت في الحروف المقطعة في القرآن الكريم، وحجته في ذلك الاتساع، وعلته أنَّها فارقت الجمود إلى التصرف فدخلتها الاسمية فأكسبتها القوَّة والقدرة على تحمل الظواهر الصوتية والتنغيمية من إمالة وتفخيم، واللغويون القدماء بصورة عامَّة منعوا إمالة الحروف؛ لأنَّها أدوات جامدة غير متصرفة، والإمالة ضرب من التصرف؛ لأنَّه تغيير يريد أنَّ الحروف غير متصرفة تفريقاً بينها وبين ألفات الأسماء ونحو: (حبلى) و(عطشى)، يريد أنَّ الحروف غير متصرفة فلا تلحقها تثنية، ولا جمع، ولا تغيير فلا تصير ألفاتها ياءات[53].

وأنكر الدكتور عبد الفتاح اسماعيل شلبي على النحويين منعهم الإمالة بحجة عدم التصرف والجمود قائلاً: ((وأرى أنَّه لا داعي لإدخال البناء أو الإعراب فيما هو متصل بالصوت، كما لا يصح أن يعلل عدم إمالة بعض الحروف بجموده، وعندي أنَّ السبب في منع إمالة بعض الحروف أنَّه غير مستقل بنفسه، فلا يفهم معناه إلاَّ مع غيره فهي موصولة بغيرها أثناء الكلام إذ لا يفهم معنى لـ(على) الجارَّة وحدها موقوفا عليها وكذلك لا يفهم معنى لـ(إلى)، ولا لـ(أمَّا)، ومعنى قولهم: (الحرف لا يستقلّ بالمفهومية) أن نحو مِنْ وَإلى مشروط في دلالتهما على معناهما الإفرادي ذكر متعلقهما ونحو الابتداء، والانتهاء وابتدأ وانتهى غير مشروط فيهما ذلك))[54] ، وخلص الدكتور شلبي إلى نتيجة مفادها: ((إمالة فواتح

السور مثل الراء في (المر) والطاء والهاء في (طه) وغيرها، فللعلة التي ذكرت أميل ما أميل من هذه الأحرف؛ لأنَّها أسماء لهذهِ الأصوات الدالة على الحروف المحكية المقطعة بدليل أنَّك تقول: (جيمك حسنَةٌ) و(صادك محكمة) ومن هنا نتفق مع النحويين في الحكم، وَإن اختلفنا معهم في التعليل))[55].

الخاتمة:

وبعد عرض عدد من القراءات الشاذة التي تمحّل ابن جني في توجيهها وتكلّف في إيجاد مسوّغ لها، نوجز أهم ما خرجنا به من نتائج على النحو الآتي :

1. تضاربت آراء العلماء في موقفهم تجاه القراءات بصورة عامَّة، لكنهم عَنَّفُوا القول مع القراءات الشاذَّة إذ كان موقفهم بالإنكار تجاه القراءات السبع فضلاً عن القراءات الشاذة.
2. على الرغم من رفض البصريين للقراءات ووصفهم إياها وأصحابها باللحن وطعنهم في صحتها إلاَّ أنها تعدّ مصدراً من مصادر الواقع الخاص باللهجات العربية إذ وردت طائفة من القراءات تمثل لهجات تميم، وقيس، وهذيل وغيرها.
3. مصطلح الشاذ من المصطلحات التي اكتسبت دلالات لغوية متعددة بحكم الاستعمال لهذه اللفظة فقد تداوله جملة من علماء اللغة والنحو والصرف، والبلاغة، والقراءات، والحديث وغيرهم.
4. حاول ابن جني أن يلتمس العذر لمن قرأ بهذه القراءات الشاذة وَإن أعجزته الحجة اللغوية عمد إلى وصفها بأنها رواية، والرواية حجة وسنَّة يجب أن تتبع، لذا ليس يعيبها أنها لم ترد في رواية السبعة لابن مجاهد.
5. هذه القراءات الشاذة في جملتها تنتمي الى لهجات وسمت بالضعف وأنكرها علماء اللغة والمتحدثين بها.
6. تعسف ابن جني في قبوله بعض القراءات التي لم تثبت في اللغة صلاحية القراءة بها لمخالفتها الثابت والفصيح من اللغة، ولمخالفتها القياس والصنعة النحوية إذ يدفع القياس والاستعمال القول بقراءة {فاقتلوا أنفسكم}، وكذلك (قُثَّائِها) فإن كان قد أصاب في حمله لفظ على لفظ آخر، إلاَّ أنَّه لم يأتِ بما يؤيد قراءته من حيث الاستعمال ولو بشاهد واحد من الشواهد المعتبرة.
7. أنكر ابن مجاهد جملة من القراءات ومنها فتح تاء (تقسطوا) التي عَدّها ابن جني غير منكرة، ولم يكتف بذلك بل عَدّها من المستقيم في اللغة والاستعمال، وفاته أنَّ هذا المستقيم جاء خلاف الأصل الذي أقرّه العلماء، وهو يجافي واقع الدرس اللغوي الذي يبنى على الكثير والمطّرد في اللغة لتستقيم القواعد المدروسة لا على القليل والنادر والغريب منها التي عدّها علماء اللغة بـ(عيوب اللهجات) ؟ !!
8. تعسف ابن جنّي في عَدّهِ قراءة من قرأ (يا بشريَّ) لغة فاشية وكثيرة جداً؛ لأَنَّ المشهور معاملتها معاملة المثنى في كل اسم مقصور منتهي بالألف فنقول في (عصى عصايَ) و(فتى فتايَ) إلاَّ في لهجة هذيل ولا يقاس عليها، فما عَدَّه ابن جني لغة فاشية، هو في أصله لغة قليلة لا مسوغ لاتباعها لأَنَّ الكثير عدم القلب، فضلاً عن الفرق في الأداء الصوتي من حيث عسر نطق الأولى ويسر سهولة الثانية.
9. تمحَّل ابن جني فيما وصفه بأنَّه يحتمل الأوجه وهو لا يقبل الاحتمال في قراءة (ما هذا بشرىً) لأَنَّ لفظة (البشر) لفظة تطلق على الإنسان ذكراً كان أو أنثى مفرداً كان أو مثنى أو جمعاً، ومعنى أن يكون مصدراً وضع موضع المفعول بعيد جداً وتدفعه الدلالة اللغوية والقرآنية.
10. لجأ ابن جني الى التقدير انتصاراً للقراءات الشاذة وعدم التقدير مقدّم على التقدير في اللغة.

الهوامش:

(1) تفسير الفخر الرازي 93/3.
(2) خزانة الأدب 4/1.
(3) الاجتهاد النحوي في ضوء علم الأصول 144.
(4) القود: يعني القصاص.
(5) الخزعال: الظَّلَع.
(6) الأشباه والنظائر 241/1.
(7) التعريفات 120.
(8) شرح المراح في التصريف 41.
(9) كشاف اصطلاحات الفنون 887/4.
(10) المزهر 214/1.
(11) المزهر 225/1.
(12) لسان العرب 372/7.
(13) البرهان في علوم القرآن 341/1.
(14) النَّحو العربي وفوضى الرواية (مقال) 3.
(15) سورة البقرة 54
(16) ينظر: إعراب القرآن وكريم وبيانه 106/1.
(17) سورة النساء 3.
(18) سورة الحجرات 9.
(19) معاني القرآن للأخفش 151.

(20) سورة ق18.

(21) سورة النجم 3.

(22) سورة الحجر 21.

(23) سورة طه 92-93.

(24) مغني اللبيب 327/1.

(25) شرح المفصل 75/5.

(26) لسان العرب مادة (ق، و، م، 346/5).

(27) سورة يوسف 19.

(28) البيت للمنخل اليشكري في لسان العرب، وهو يصف عكبٌ اللخمي، صاحب سجن النعمان بن المنذر 399/4.

(29) المحتسب 706/2.

(30) شرح التسهيل 147/3.

(31) شرح الكافية 292/2.

(32) سورة يوسف 31.

(33) المغني في النحو 98/3.

(34) في النحو العربي نقد وتوجيه 249.

(35) إعراب القرآن 202/2.

(36) الكشاف 448/2.

(37) مجمع البيان 442/5.

(38) التباين في إعراب القرآن 306/1.

(39) معجم مفردات ألفاظ القرآن 57.

(40) القاموس المحيط 373/1، مادة (ب، ش، ر) فصل الباء باب الراء.

(41) سورة إبراهيم 34.

(42) الردّ على النحاة 17.

(43) دراسات نقدية في النحو العربي 157.

(44) الجواز النحوي 512

(45) ينظر: منهج الأخفش الأوسط 523.

(46) في حركة تجديد النحو وتيسيره 24.

(47) سورة النحل 5.

(48) اصلاح المنطق 146.

(49) اصلاح المنطق 149.

(50) المصدر نفسه.

(51) المصدر نفسه .

(52) سورة مريم 1.

(53) ينظر: في الدراسات القرآنية واللغوية الإمالة في القراءات واللهجات العربية 311.

(54) المصدر نفسه 3110.

(55) المصدر نفسه 313.

المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم**
- إبرام الحكم النحوي عند ابن جني، د. شذى جرار، المطبعة العربية، عمان- الأردن، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2006م.
- أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، أبو عمرو بن العلاء، د. عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي بالقاهرة، 1418هـ.
- الاجتهاد النحوي في ضوء علم الأصول، د. رائد عبد الله حمد السامرائي، دار الحكمة، لندن، ط1، 2012م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الاندلسي (ت745هـ) تح: د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1418، 1998م.
- أساس البلاغة، جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت538هـ)، مطبعة دار الكتب والوثائق، مصر، 1972م.
- أسرار العربية، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت577هـ)، تح: محمد بهجة البيطار، دمشق، 1377هـ.
- الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تح: محمد عبد القادر الفاضلي، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1420هـ.
- اصلاح المنطق، ابن السكيت، تح: أحمد محمد شاكر، ط2، دار المعارف بمصر، 1956.
- أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء، وضوء علم اللغة الحديث، د. محمد عيد، القاهرة، 1973م.
- أصول الكافي، محمد بن يعقوب الكليني (ت328هـ)، دار المرتضى، بيروت، ط1، 1426هـ.
- إعراب القرآن الكريم وبيانه، الأستاذ محيي الدين الدرويش، منشورات كمال الملك، قم، ايران، ط1، 1425هـ.
- إعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن النحاس (ت338هـ)، تح: عبد المنعم خليل إبراهيم، بيروت، 1425هـ.
- الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تح: محمد حسن النافعي، بيروت، ط1، 1418هـ.

- البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات كمال الدين بن محمد الأنباري (ت577هـ)، تح: طه عبد الحميد طه، دار الكتب العربية، القاهرة، مصر، 1389هـ.
- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء عبد الله بن الحسن العكبري (ت616هـ)، تح: علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، 1976م.
- التراكيب غير الصحيحة نحوياً في الكتاب لسيبويه دارسة لغوية، د. محمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، ط2، مصر، 1988م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد جمال الدين بن مالك (ت672هـ)، تح: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، مصر ،1388هـ.
- التعريفات، السيد الشريف أبو الحسن علي بن محمد بن علي الحسيني الجرجاني الحنفي (ت816هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1424هـ.
- تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت745هـ)، تح: مجموعة أساتذة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1428هـ.
- التفسير الكبير، فخر الدين الرازي (ت606هـ)، دار الفكر، بيروت، ط2، 1395هـ.
- التوجيه النَّحوي للقراءات القرآنية الشاذَّة في كتاب المحتسب لابن جني (اطروحة دكتوراه) للباحث (غانم كامل مسعود الحسناوي)، كلية الآداب، جامعة الكوفة، 2009.
- الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن القاسم المرادي (ت749هـ)، تح: فخر الدين قباوه، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413هـ.
- الحجَّة في علل القراءات السبع، لأبي علي الفارسي النحوي (ت377هـ)، تح: علي النجدي ناصف، وآخرون، الهيأة المصرية العامة للكتاب، 1983.
- الحجة في القراءات السبع، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (تت370هـ)، تح: أحمد فريد المزيدي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1428هـ.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، الشيخ عبد القادر البغدادي (ت1093هـ)، تح: عبد السلام هارون، مطبعة الهيأة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، 1977م.
- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)، تح: عبد الحكيم بن محمد، المكتبة التوثيقية، مصر (د.ت).
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة (د.ت).
- شرح أشعار الهذليين للسكري، تح: عبد الستار أحمد فراج، القاهرة، 1965م.
- شرح ألفية ابن مالك، لبدر الدين محمد بن محمد جمال الدين بن الناظم (ت686هـ)، منشورات ناظم خسرو، بيروت، (د.ت).
- شرح الشافية، رضي الدين الاستربادي (ت686هـ)، تح: محمد محي الدين وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط5، 2006م.
- شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسين الاستربادي (ت686هـ)، تح: أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية (د.ت).
- شرح المراح في التصريف، لبدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت855هـ)، تح: عبد الستار جواد، مطبعة الرشيد، بغداد، 1990م.
- شرح المفصل، موفق الدين بن يعيش (ت643هـ)، تح: محمد بدر الدين النعساني، دار الجبل، بيروت، ط2، 1323هـ.
- ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، د. فتحي عبد الفتاح الدجني، الناشر وكالة المطبوعات، الكويت، ط1، 1394هـ.
- العلل النحوية (دراسة تحليلية في شروح الألفية المطبوعة إلى نهاية القرن الثامن الهجري)، د. حميد الفتلي، ط1، بيروت، 1432هـ.
- في النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، ط1، 1964م.
- القراءات الشاذة الحسين بن أحمد بن خالويه (ت370هـ) تح: براجستراسر، دار الهجرة، (د.ت).
- كتاب اصطلاحات الفنون، التهانوي (ت1158هـ)، تح: أحمد حسن بسج، بيروت، ط2، 1427هـ.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله الزمخشري (ت538هـ)، تح: محمد عبد السلام شاهين، بيروت، ط4، 1427هـ.
- كشف المشكل في النحو، حيدرة اليمني (ت599هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1424هـ.
- الكليات (معجم المصطلحات والفروق الفردية) أبو البقاء الكفوي (ت1194هـ)، تح: عدنان درويش، منشورات وزارة الثقافة (الارشاد القومي، دمشق، 1976م).

- لسان العرب، جمال الدين بن منظور (ت711هـ)، دار صادر، بيروت، ط1، 1997م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها، ابن جنّي (ت392هـ)، تح: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419هـ.
- معاني القرآن للأخفش الأوسط (ت215هـ)، تح: ابراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1427هـ.
- معاني القرآن، أبو زكريا الفراء (ت207هـ)، تح: محمد علي النجار وآخرون، دار السرور، مصر، (د.ت).
- معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، شركة العاتك، القاهرة، ط2، 1423هـ.
- معجم المصطلحات النحوية والصرفية، د. محمد سمير نجيب البدري، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان، ط1، 1405هـ.
- المغني في النحو، ابن فلاح اليمني (ت680هـ)، تح: عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، 2000م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الانصاري (ت761هـ)، تح: مازن المبارك، مؤسسة الصادق ، طهران، ط1، 1378هـ.
- مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة، د. نعمة رحيم العزاوي، منشورات المجمع العلمي العراقي، ط1، 2001م.
- نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم السهيلي (ت581هـ)، تح: عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1412هـ.
- النحو العربي وفوضى الرواية (مقال غير منشور)، الدكتور نعمة رحيم العزاوي ألقاه على طلبة الدكتوراه في عام 2010 في كلية التربية ابن رشد قسم اللغة العربية.
- النحو الوافي، د. عباس حسن، دار المعارف، ط5، 1975م.
- النشر في القراءات العشر، ابن الجزري (ت833هـ)، تح: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 1427هـ.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1427هـ.